



جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون بطنطا

عنوان البحث

اسم الطالب : احمد طارق احمد ابراهيم الفقي

الفـرقة : الاولى

الشـعبة : قانون

نظام الطالب : (انتساب)

رقم الجلوس : ٤٥٦٦

المادة : نظم سياسية

أستاذ المادة : احمد السنتريسي ، محمد

امام

مقدمة البحث

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي بيده كل الخير وبه تتم كل الصالحات، سبحانه لا إله إلا هو، نحمده كثيراً، ونشكر فضله في كل وقت وحين، ونشهد أن خاتم الرسل سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات واتم التسليم، أما بعد،،نقدم لكم اليوم هذا البحث الهام جدا في علم النظم السياسية والقانون الدستوري مبدا الفصل بين السلطات ، ونحن نأمل ونطمع أن ينال إعجابكم جميعاً، ونتمنى من الله أن نكون قد وفقنا الله في تقديم وكتابة هذا البحث المتواضع، وهذا البحث يشمل كل المعلومات التي تطمح أن تجدها في أي بحث المختص بهذا العلم، ونرجو أن نكون حذنا على رضاكم عن هذا البحث، ونحن يشرفنا أن نستقبل اقتراحاتكم على هذا البحث، أو أي تعليق على البحث

أهداف البحث

تتبنى الانظمة السياسية والدستورية لمبدأ الفصل بين السلطات وفقا لما يلي:

تحريم ان يجمع شخص واحد او هيئة واحدة السلطتين التشريعية والتنفيذية ، حتي لا تتعدم الحرية السياسية وتسير مصالح الدولة سيرا حسنا وتضان الحريات الفردية وتحول دون استبداد الحكام فصل السلطات لا يعني الفصل التام المطلق وانقطاع اصره الصلة بينها بحيث تشكل كل سلطة(جزيرة معزولة) أو دولة داخل دولة

موضوع البحث

مبدأ الفصل بين السلطات هو أحد المبادئ الرئيسية التي تعتمد عليه أغلب الأنظمة الحاكمة في دول العالم، والذي يُساهم في تنظيم الحياة السياسية بأسلوبٍ صحيح، ويتناسبُ مع طبيعة السلطة الحاكمة في الدولة، وأيضاً يُعرف مبدأ الفصل بين السلطات بأنه الوسيلة التي تضمن تحقيق التوازن بين السلطات الرئيسية داخل الدولة، وهي السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، فيساعد في منع تداخل عمل هذه السلطات مع بعضها البعض، ويضمن استقلالية كلٍ منها. تاريخ مبدأ الفصل بين السلطات تشير الأبحاث التاريخية إلى أنّ المفكر مونتي كيو هو أول من اهتم بوضع القواعد الأولى لهذا المبدأ السياسي، حيث عمل على صياغة كافة الأفكار المرتبطة بهذا المبدأ في كتابه بعنوان روح القانون، والذي ساهم في التأثير على النظام السياسي، والشعبي في فرنسا. اعتمد مونتي كيو على دراسة الوضع السياسي القائم في أوروبا في القرن الثامن عشر للميلاد، والذي تأسس على فكرة السلطة المطلقة، والتي تتحكم بكافة القرارات، والقواعد المطبقة، والمفروضة ضمن النطاق الجغرافي للدولة، وتمّ تهميش دور العديد من الهيئات الإدارية، والتنفيذية في الدولة، ومع زيادة الوعي الفكري السياسي صار من الضروري استخدام مجموعة من المبادئ السياسية التي تساهم في النهوض بالدولة، ومن أهمّها مبدأ الفصل بين السلطات. جاءت أفكار الفيلسوف السويسري جان جاك روسو تعزّز من دور هذا المبدأ في الفصل بين السلطات السياسية داخل الدولة، فرأى أنّه من الضروري أن يكون للشعب دورٌ في اتخاذ القرارات عن طريق وجود قواعد تساهم في تنظيم عمل السلطات التنفيذية، والتشريعية ويتم ربطها مع آراء الشعب بالاعتماد على استخدام الوسائل التي تساعد في ذلك، مثل: الاستفتاءات الشعبية، والتصويت، وغيرها من الوسائل الأخرى. في العصر الحديث في القرن العشرين للميلاد صارت أغلب دول العالم تهتم بفكرة تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات كجزءٍ من أجزاء نظامها السياسي العام، والذي ساهم في تطبيق فكرة المجتمع المدني القائم على دور الشعب في التأثير بالقرارات التي يتم اقتراحها من أجل تنفيذها، وحرصت العديد من الدول في العالم على حفظ هذا الحق في نظامها الدستوري العام. أنواع الفصل بين السلطات يقسم الفصل بين السلطات إلى نوعين رئيسيين، وهما: الفصل التام هو الفصل الذي يُحقّق فكرة الاستقلالية بين السلطات، والذي يضمن استقلال كلّ سلطةٍ عن غيرها من السلطات، كفصل البرلمان (المجلس النيابي) عن الحكومة، وفصل الحكومة، والبرلمان عن الهيئة القضائية، وهكذا يتم تحقيق المساواة، والعدالة بين كافة السلطات الرئيسية داخل الدولة. الفصل المرن هو الفصل الذي يساهم في توزيع الأدوار بين السلطات الرئيسية، مع المحافظة على إمكانية تطبيق التعاون بينها في العديد من القرارات التي تحتاج إلى مجموعةٍ من المراحل حتى يتم إقرارها قانونياً، وأيضاً يساهم في تطبيق التعاون الوظيفي بين السلطات

ان مبدأ الفصل بين السلطات من المبادئ الصناعية التي تنهار طيبة الأشياء، ولا يمكن تحقيقه ، إذ ما تلبث إحدى الحالات ان لمسه ولم على غيرها رغم الحواجز التي يقررها الدستور هذا الصماء داها وكوندرسية، بفند فكرة فصل السلطة التشريعية عن العمالة الأهمية مختلفتين: فالبعض يرى نحب العمل في حدود القانون المدبر للعمانى و ابعاد سلطة ملفوفة نهود جميع السلطات الأخرى، بحيث لا بوقن بن السلطة أو بقيدھا إلا القانون المعبر عن الإرادة العامة للشعب التي تضمن نفاذة في مواجهة هذه السلطة إذا ما أرادت أن تنتزع سلطات ليست لها وتوزيع المسؤولية".

أمام الجمعية العمومية في فرنسا مقررا أن الكتاب انقسموا حول فكرن في حين ذهب البعض الآخر إلى ضرورة تقسيم خصائص السيارة بين مبيئات مستقلة مع وجود توازن بين هذه الهيئات يؤهل كل هيئة لممارسة الرقابة على غيرها، فكل هيئة ستقف في مواجهة الهيئات الأخرى وفاء عن الحرية، كما أنها بدافع المحافظة على ما تتمتع به من سلطة سنحول منع الاعتداءات الموجهة إليها ويقرر كون درسيه أن التجارب أثبتت أن هذه الآلة المعقدة سرعان ما تحطم من جراء سيرها؛ لأنه سوف يوجد إلى جانب الهيئة التي تعمل القوانين هيئة أخرى قائمة على الدس والرشوة وقد قرر اسمان أن ما ذهب إليه وكون درسيه، كان نبوءة تحفت فيما بعد لاسيما في الولايات المتحدة التي أخذت بمبدأ الفصل التام حتى أن ودروا ولسن، قال في هذا الصدد إن إدارة الحكومة أصبحت فعلا في قبضة مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات النظام الراسي الأمريكي يقوم النظام الرئاسي على تقرير الفصل الذي يكاد أن يكون كاملا بين المسلم و البر خان وهو ما أدى . كما أشرنا. إلى وجود أوجه للتعاون والرقابة المتبادلة بينهما دو أن النظام الرئاسي يقوم على خلاف ذلك حيث يؤسس هذا النظام على النحب التام وانطلق بين السلطات العامة في الدولة وذلك باستقلال كل هيئة عن الأخرى إلى انت درجة مكنة بحيث لا يوجد أوجه للتعاون والرقابة بين هذه السلطات

ويعتبر النظام المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية المثل الحي لهذا النشاء إلا أنه وإن كان الشراح قد ذهبوا إلى أن النظام الأمريكي يقوم على تقرير النتاج- التام إلا أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام أن الدستور الأمريكي ذاته لم يتضمن نت ان يتم الفصل بين السلطات وانما اعتمد الشراح للقول بهذه النتيجة على شطبه الدستور الأمريكي للسلطات العامة) .

المادة الأولى من هذا الدستور التي تنظم السلطة التشريعية قررت في الفقرة الأولى منها على أن جميع السلطات الممنوحة في هذا الدستور نخول لكونجرس الولايات الممتحن،

كذلك الأمر فإن المادة الثانية التي تنظم السلطة التنفيذية قررت بن فقرا أولى على أن تخول السليلة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات النظام الرئاسي الأمريكي

وذلك على خلاف النظام البرلماني الذي يقوم على أساس التوازن الدقيق بين الوزارة

والبرلمان وهو ما أدى، كما أشرنا إلى وجود أوجه التعاون والرقابة المتبادلة بينهما .

الفرع الأول

يقوم النظام الرئاسي على تقرير الفصل الذي يكاد أن يكون كاملا بين حين أن النظام الرئاسي يقوم على خلاف ذلك حيث يؤسس هذا النظام على الفصل التام والمطلق بين السلطات العامة في الدولة وذلك باستقلال كل هيئة عن الأخرى بش أقصى درجة ممكنة بحيث لا يوجد أوجه للتعاون والرقابة بين هذه السلطات ويعتبر النظام المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية المثل الحي لهذا النظام إلا أنه وإن كان الشراح قد ذهبوا إلى أن النظام الأمريكي يقوم على تقرير الفصل التام إلا أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام أن الدستور الأمريكي ذاته لم يتضمن نص يقرر الفصل بين السلطات وإنما اعتمد الشراح للقول بهذه النتيجة على شطبه الدستور الأمريكي للسلطات العامة (-). فالمادة الأولى من هذا الدستور التي تنظم السلطة التشريعية قررت النشرة

الأولى منها على أن جميع السلطات الممنوحة في هذا الدستور تخول لكونجرس الولايات المتحدة ، و به الأولى على أن تخول السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة ما وجه إلى مبدأ الفصل بين السلطات من عيوب .

مرض مبدأ الفصل بين السلطات إلى انتقادات كثيرة من الشراح، وأهم ما

وجه إليه من نقد ما يلي:

و أنه من المتعذر أن تمارس هيئات مستقلة خصائص السيادة، لأن هذه الخصائص مثلها مثل الأعضاء في جسم الإنسان، متصلة اتصالا طبيعية ويتعذر أداء أي عضو لوظيفته مستقلا عن سائر الأعضاء. وكما أن سير الآلة يتطلب حركة واحدة كذلك الأمر فيما يتعلق بسير الآلة الحكومية فهو يتطلب إدارة واحدة، كما يتطلب مسؤولية مركزة، وتوزيع السلطة على هيئات مستقلة يتعذر معه تحقيق الأمر الأول، كما أنه يجعل تحقيق المبدأ الثاني منيرة

كما أن الاعتراض الثاني أدى إليه التطبيق العملي لمبدأ الفصل بين السلطات في الولايات المتحدة مما أدى إلى اعتراض كبار رجال الفقه مثل ودروا ولسن، الذي قرر أن تنظيم السلطة في الدستور الأمريكي على هذا النحو تجزئتها إلى أجزاء صغيرة يؤدي إلى جعل مسؤولية كل فرع من فروع الحكومة صغيرة مما يترتب عليه التخلص من المسؤولية عن طريق الثغرات والمنافذ العديدة التي تنتج عن تطبيق اختصاصها المحدد وهو ما يؤدي إلى عدم معرفة الأمة للمسئول الحقيقي، فتقسيم السلطة وتفتيت مسؤوليتها يؤدي إلى شلل الأجهزة الحكومية لاسيما في وقت الأزمات

النظام البرلماني هو نظام نيابي يقوم على تقرير الفصل بين الملل النظام البرلماني

التشريعية والتنفيذية مع تقرير التعاون والرقابة المتبادلة بينهما، فهذا بأنه لا

فو النظام يتسم يدمج بين السلطات كما هو الأمر في نظام حكومة الجمعية، كما أنه لاين التنفيذية تقوم على الثنائية فإلى جانب رئيس الدولة ملكا كان أم رئيسا للجمه يوجد رئيس حكومة بمعنى أن رئيس الدولة غير رئيس الحكومة. ورئيس الدولة من الناحية النظرية البحتة في هذا النظام هو

رئيس هذه السلطة إلا أنه من الناحية العملية لا يمارس رئيس الدولة سلطات حقيقية، وإنما تتولى السلطة التنفيذية ممثل و الوزارة المسؤولة التي يرأسها رئيس مجلس الوزراء ممارسة السلطات التنفيذية المقررة لرئيس الدولة في النظام البرلماني وهو. أي رئيس الدولة . لا يستطيع أن يعمل متفرد بمعنى أن تضاد تصرفاته يتوقف ابتداء على موافقة مجلس الوزراء عليها، بلى النحو الذي سنتعرض له بعد قليل..

، كما أن هذا النظام كما يقرر الفقيه الفرنسي «دي.جي»، يقوم على أساس التوازن بين السلطتين، التشريعية والتنفيذية، وعلى أساس المساواة بينهما وتعاونهما معا ويرتكز النظام البرلماني على ثلاثة عناصر أساسية هي

١. البرلمان المنتخب.

٢ رئيس دولة غير مسئول.

٣. الوزارة المسؤولة.

ولا. المجلس المنتخب البرلمان،،

كافة النظم الديمقراطية

الشعب لمظاهر السيادة عن طريق التمثيل أو الإنابة ويتمثل ذلك في المجالس النيابية

على النحو الذي ذكرنا بالتفصيل عند الحديث عن الديمقراطية النيابية وعلى ذلك فإن وجود المجلس النيابي كأحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام البرلماني لا يعد ولا حد ذاته سمة أساسية بتميز بها هذا النظام عما سواه من النظم لأن النظام النيابي ممثلا المجالس النيابية يوجد به جميع الأنظمة . الرئاسي. حكومة الجمعية، وإنما يميز هذا النظام الدور الذي تؤديه المجالس النيابية حيث لا يقتصر دور هذه المجالس على سن التشريع والموافقة على الميزانية وتشريع الضرائب والتصديق على الحساب الختامي، وإنما يتعدى اختصاصها هذه المجالات بحيث يكون لها الحق في ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية بوسائل عديدة تمثل به حق السؤال، والاستجواب، والتحقيق البرلماني، وتقرير المسؤولية بنوعها . الفردية والتضامنية. وما يترتب عليها من سحب الثقة، وحق المجلس بتوجيه الاتهام إلى رئيس الدولة أو الوزراء سياسية أو جنائية إلى جانب ما تبعه بعض الدساتير البرلمانية من إعطاء المجالس النيابية اختصاص اختيار رئيس الدولة). ويعبر الفقهاء الإنجليز عن مدى سلطة البرلمان في النظام البرلماني الإنجليزي بأنه يستطيع أن يفعل أي شيء حتى جعل المرأة رجلا أو الرجل امرأة. كما أنه من الناحية المقابلة وحتى يستطيع النظام البرلماني أن يحقق التوازن إن قاعدة حكم الشعب نفسه بنفسه من القواعد الأمامية التي تركز عليها ولما كانت ممارسة الشعب لكل مظاهر السيادة بصفة مباشرة، غير منصور تحقيقها، وهو ما أدى إلى اعتناق معظم الدول الديمقراطية المعاصرة مبدأ ممارسه

النظم السياسية والقانون الدستوري بين السلطات العامة، منح السلطة التنفيذية بعض

الاختصاصات في مواجهة المسن التشريعية، منها أن السلطة التنفيذية هي التي تتولى الدعوة إلى إجراء الانتخاب النيابية، وتحرير الجداول الانتخابية، كما أنها تجري الانتخابات مواعيدها، ولم

بعض القطع البرلمانية يجيز الدستور تعيين بعض أعضاء المجالس النيابية عن طريق السلطة التنفيذية، والسلطة التنفيذية هي التي تتولى دعوة البرلمان إلى الانعقاد الدورات العادية وغير العادية، وهي التي تقض هذه الدورات وتقوم بتأجيل العقابي كما أنها تملك حق حل المجلس النيابي الذي يعتبر اخطر وأهم ما اعطى السلطة النيابية والاختصاصات التي منحها للسلطة التنفيذية تبين كما قرر العلامة الديجي وغيره من الفقهاء بأن هذا النظام يقوم على أساس الموازنة بين السلطتين التنفيذية لمواجهة السلطة التشريعية). وإذا ألقينا نظرة على الاختصاصات التي منحها النظام البرلماني إلى المجالي والتشريعية والمساواة بينهما).

ثانية ، رئيس دولة غير مستول ؛ يقوم النظام البرلماني على اعتبار رئيس الدولة، هو الرئيس الأعلى لها ورئيس السلطة التنفيذية أيضا، إلا أنه في نطاق هذه السلطة لا يعطي النظام البرشاني

لرئيس سلطات فعلية أو حقيقية، فهو وإن كان رئيس السلطة التنفيذية إلا أنه لا يملك في نطاقها إلا مجرد سلطات اسمية، تمارسها من الناحية الفعلية والحقيقية الوزارة المسؤولة، ومن هنا قام النظام البرلماني على أساس ثنائية السلطة التنفيذية بمعنى أن رئيس الدولة غير رئيس الحكومة الذي يرأس مجلس الوزراء ومرووس رئيس الدولة ورئيس الدولة في النظام البرلماني قد يكون ملكا وقد يكون رئيسا للجمهورية على خلاف رئيس الدولة في النظام الرئاسي ورئيس الدولة له النظام البرلماني غير مستول، لأنه لا يمارس سلطة حقيقية نقد اقتران السلطة بالسولية وحيث لا سلاله فلا مستولية، وإنما لتجسد السنوية لهذا النظام من الوزارة الأمر الذي أدى إلى اعتبار الوزراء النظام البرلماني برمر وسمي بالمعنى الدقيق لرئيس الدولة، لأن الوزراء لا ينفذون سياسته الشخصية وما يقومون بتنفيذ أوامر الحكومة ممثلة رئيس مجلس الوزراء، الوزير الأول

مبدأ عدم مسئولية رئيس الدولة النظام البرلماني قمة الصرف نظرية الدولة صداود، محسن خليل: النظم السياسية والقانون ماء و محمود حافظ موجز القانون الدستوري ما ، د. مصطفى كامل شرح القانون الدستور كى محاوره امور القوس فورم رئيس الدولة النظام البرلماني عيود وحيد ووايت الصدر السابق عهدا التعلم السياسية والقانون المنظور من القواعد التي يقوم عليها النظام البرلماني قاعدة عدم مسئولية رئيس بيئة، ويعود أساس هذه القاعدة تاريخية، إلى النظام الإنجليزي حيث تقررت القاعدة الشهرية بأن الملك لا يخطئ. وإذا كان رئيس الدولة غير مسئولية النظام البرلماني فإن نطاق هذه المسئولية يختلف بحسب ما إذا كان النظام ملكية أم جمهورية، في النظام الملكي بتكرر مبدأ عدم المسئولية بصفة مطلقة بمعنى أنه لا يجوز أن يكون الملك محلا للمسئولية الجنائية في الجرائم العادية أو الجرائم السياسية.

وعدم مسئولية الملك السياسية والجنائية نصت عليها كافة الدساتير الملكية حيث قررت هذه الدساتير أن ذات الملك مصونة لا تمس. في حين أن مسئولية رئيس الدولة البرلماني في النظام الجمهوري لا تجد التبرير الكه لها، لذلك ذهبت بعض دساتير الجمهورية البرلمانية إلى تقرير مسئولية رئيس الدولة عن بعض الأفعال). ولما كانت تصرفات السلطات العامة في الدولة

تطلب وجود مسئول عما يترتب عليها من آثار، لذلك فإن القاعدة العامة في النظام

البرلماني أن المسؤولية تقع على كاهل الوزارة التي بدورها تمارس سائر الاختصاصات التي يقررها الدستور الرئيس الدولة.

العلاقة بين السلطات النظام الرئاسي

أشرنا فيما سبق أن الفصل المطلق بين السلطات من المبادئ الوهمية التي يتعذر تطبيقها، وبينما أن الفهم الأمريكي لمبدأ الفصل بين السلطات يقوم كما انتهى أستاذنا الدكتور أحمد كمال أبو المجد على التوازن وتبادل المراقبة، مع تحقيق استقلالها عن بعضها، بمعنى عدم جواز أن تهيمن إحدى السلطات على الأخرى أو تركز السلطة يد إحداها على حساب الأخرى، وعلى ذلك فالحكومة في النظام الأمريكي مستقلة عن البرلمان، كما أن البرلمان مستقل عن الحكومة، وقد اعتبر هذا الاستقلال ضماناً من الضمانات التي تحول دون الاستبداد والطغيان.

فالفصل بين السلطات في النظام الأمريكي ليس فصلاً تاماً ومطلقاً. ذلك

أنه من الناحية العملية يتعذر تطبيق الفصل التام في صورته الكامل

وقال المراقبة حتى نتمكن السلطات العامة مياه الدولة من أداء وظائفها بصورة فعالة

بالقدر الذي لا يخل بمبدأ الفصل، ومن ثم تحقق له النظام الرئاسي الأمريكي فير

هر اتصال الفعلي والمستمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتحقيق قدر من

وفيما يلي موضع بإيجاز مظاهر استقلال بين السلطات ثم ما أدت إليه

اشارات العملية بضرورة وجود بعض مظاهر التعاون بينها.

يقوم النظام الرئاسي الأمريكي على أساس استقلال السلطة التشريعية عن

الحد من اختاروه دائرته الانتخابية، في حين أن رئيس الدولة تولى عن طريق

أولاً، مظاهر استقلال و

مظاهر استقلال السلطة التنفيذية

وأهم مظاهر استقلال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية ما يلي

.. انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الشعب

الرئيس الأمريكي يتم اختياره عن طريق الشعب على مرحلتين بحيث لا يشترك

لبنان لا اختيار الرئيس، وذلك يعطيه شرعية تجعله ندا للبرلمان دون أن يكون آخر الحق في ممارسة أي نفوذ عليه؛ لأنه يستفد من ممارسته للاختصاصات النصوص عليها في الدستور على التولية الشعبية، حتى أن الفقهاء قرروا أن طريقة تلبية الشعبية التي يتم طبقا لها اختيار الرئيس الأمريكي تؤكد في إظهار السيادة الشعبية ومظهرها حقيقيا الإرادة الشعب من مشاركة الأخير في اختيار أعضاء الكونجرس، نظرا لأن أعضاء الكونجرس لا يتمتع كل منهم إلا بأغلبية محدودة تتمثل الدولة من نفوذ وسلطات يستمدّها من الشعب).

أ. استقلال رئيس الدولة بتعيين الوزراء وعزلهم
أغلبية مجموعة الشعب نفسه وهو ما أعطى لرئيس الدولة لا الولايات المتحدة هر ممتازة أدى ببعض الفقهاء إلى ارجاع تسمية النظام الرئاسي إلى ما يتمتع به رب وقد سبق أن بينا في السطور السابقة أن رئيس الدولة يستقل من الفا |
القانونية بتعيين الوزراء وعزلهم، وأن ما نص عليه الدستور الأمريكي من مسابر |
مجلس الشيوخ لا تعيين كبار الموظفين ليس من شأنه أن يقيد سلطة رئيس الدولة |
هذا الخصوص لأن العرف الدستوري استقر على أن ذلك من اختصاص رئيس |
الوزارة والعضوية : أحد مجلس البرلمان، وعلى ذلك تنص الفقرة السادسة من
الدولة

٣. عدم مسؤولية الوزراء أمام البرلمان

لا وجود للمسئولية الوزارية . فردية أو تضامنية . أمام البرلمان في النظام الرئاسي وعلى ذلك لا يجوز للبرلمان إجبار رئيس الدولة على عزل أحد الوزراء وعلى ذلك فإن استياء البرلمان من أحد الوزراء ليس من شأنه إجبار رئيس الدولة على عزله كما أنه ليس من شأنه إلزام الوزير بتقديم استقالته كما لا يملك البرلمان أن يوجه أسئلة أو استجوابات أو يطرح الثقة بالنسبة للوزراء أو سحب الثقة منهم كي لا يملك إسقاط الوزارة.

. عدم وجود علاقة بين السلطة التنفيذية والبرلمان

و نطاق استقلال السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية فالسمة عدم وجود علاقة بين الوزراء والبرلمان فهم ليسوا أعضاء فيه، لأنه لا يجوز الجمع بين السلطات الولايات المتحدة أن يكون عضواً أي من المجلسين مادام شاعر انصبه كما لا يجوز للوزراء حضور جلسات الكونجرس وإذا حدث وتحقق في الله فلا يجوز لهم التي يحملوا المقاعد المخصصة لأعضاء الكونجرس وإنما يتم ذلك الشرفات المخصصة للجمهور فليس لهم مقاعد مخصصة المجلس النيابي كما هو الأمر النظام البرلماني، كما لا يجوز لهم الأشقر الله من مناقشات البرلمان ولما كان ذهنتور الولايات المتحدة لا يوجد فيه نص يحول دون اتصال ارنيسم الدولة أو احل سكرتيريه بالبرلمان، لذلك أجاز القانون لوزير المالية تقديم تقارير أو إعطاء بيانات إما بشخصه أو مكتوبة، وقد أثار هذا القانون مناقشات كبيرة ٢ البرلمان إذ خشي بعض الأعضاء أن يؤدي هذا المبدأ إلى تعميمه عن استقلال السلطة التشريعية، فليس له دعوة البرلمان إلى الانقراض، أو فض دورات على باقي الوزراء وهو ما يؤدي إلى المساس باستقلال السلطات وبالرغم من ذلك وقد وافق الكونجرس على هذا القانون، إلا أن الكونجرس قيد بعد ذلك اتصال وزير المالية به حيث قصره على الاتصال به عن طريق البيانات المكتوبة أما فيما يتعلق باتصال رئيس الدولة بالكونجرس فقد جرت التقاليد على نظام مخالف فقد تقدم الرئيس دولسن، من سنة ١٩١٤م إلى البرلمان وألقى رسالته الخاصة بشئون المكسيك، ومنذ ذلك التاريخ جرى العرف على أن يلقي الرؤساء رسائل يبينون فيها سياسة حكومتهم).

استقلال السلطة التشريعية ١

وكما كفل الدستور الأمريكي استقلال السلطة التنفيذية كفل أيضاً استقلال السلطة التشريعية ومن مظاهر استقلال هذه السلطة ما يلي:

، ليس لرئيس الدولة أي أثر على السلطة التشريعية

لا يمارس رئيس السلطة التنفيذية في النظام الرئاسي أي دور من شأنه أن يؤثر

يخطئ من يظن أن مبدأ الفصل بين السلطات من المبادئ الحديثة التي قررها جون لوك ومونتسكيو في العصر الحديث، حيث يرجع تاريخ المبدأ الى ما قبل القرن الثامن عشر ، حيث كان الفكر السياسي الإغريقي، ممثلا في أفلاطون وأرسطو ، دورا هاما ومشهودا في وضع أساس هذا المبدأ .

فقد كان أفلاطون (٤٤٧ – ٣٤٧ ق.م) ، يرى أن وظائف الدولة يجب أن توزع على هيئات مختلفة وذلك لإقامة التوازن بين السلطات، كي لا تنفرد سلطة دون الأخرى بالحكم، بما قد يؤدي الى الاضطرابات والثورات والتمرد.

أما ارسطو عام فقد قسم وظائف الدولة في عام (٣٨٤ - ٣٢٢ ق.م) الى ثلاث وظائف، وهم وظيفة المداولة ، وظيفة الأمر ، وظيفة العدالة ، شريطة أن تتولي كل وظيفة منها هيئة مستقلة عن الهيئات الأخرى مع قيام التعاون بينها جميعا لتحقيق الصالح العام ، بحيث لا تتركز هذه الوظائف في يد هيئة واحدة.

وقد كان للفقيه جون لوك الفضل في إعادة إبراز هذا المبدأ في مؤلفه – الحكومة المدنية في عام ١٦٩٠ - حيث قسم سلطات الدولة الى ثلاث ، السلطة التشريعية ، السلطة التنفيذية ، السلطة الاتحادية .

إلا أن المبدأ لم يأخذ الأهمية الكبيرة التي نالها ، ولم يتضح مضمونه وتبلور معالمه وحدوده إلا بعد أن نشر ونسكيو مؤلفة الشهير، روح القوانين في عام ١٧٤٨ ، حيث كان يرى أن كل شخص يتمتع بسلطة يسئ استعمالها يتمادى في هذه الاساءة حتي يجد من يوقفه عند حده، وللوصول الي عدم إساءة استعمال السلطة ((يجب أن يقوم النظام علي أن السلطة توقف السلطة)).

ويعتبر مبدأ الفصل بين السلطات حجر الزاوية في أي نظام ديمقراطي، فقد ساعد علي ظهور العديد من الاتجاهات والمبادئ الديمقراطية التي تهدف الي ضمان الحريات الأساسية للإنسان، ومقاومة الظلم والاستبداد .

وعلى الرغم مما لمبدأ الفصل بين السلطات من أهمية إلا أننا نجد أن الدستور المصري الصادر عام ١٩٧١ ، لم ينص عليه صراحة مكتفيا في ذلك بعبارة " رعاية الحدود بين السلطات"، حيث نص المشرع في المادة ٧٣ من الدستور على أن ((رئيس الدولة هو رئيس

الجمهورية يسهر علي تأكيد سيادة الشعب، وعلي احترام الدستور وسيادة القانون، وحماية الوحدة الوطنية، والمكاسب الاشتراكية، وانه يري الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها في العمل الوطني)). .

وفي الحقيقة فإن حكم المادة المذكورة لا يعدو أن يكون ترديداً لأحكام الدستور ذاته، فرئيس الجمهورية لا يمكن له ان يتولى مهام منصبه الا من خلال القسم الذي يؤديه والذي يتضمن تعهده الدستورية والقانونية والتي من بينها، احترام الدستور والقانون، ورعاية مصالح الشعب ، ومن ثم تدخل رعاية الحدود بين السلطات ضمن تعهدات رئيس الجمهورية الواردة في المادة ٧٩ من الدستور .

وقد كان رئيس الجمهورية في ظل دستور ١٩٧١ يجمع بين منصبه ورئاسة حزب الاغلبية البرلمانية، كما انه على رأس السلطة التنفيذية بطبيعة الحال، مما يضعف من قدرته في رعاية الحدود الفاصلة بين السلطات، مما كان يحيط الدور المنوط به برعاية الحدود بين السلطات بهالة من الشك والريبة، إذ هو في الحقيقة لا يري الحدود بين السلطات، ولكنه يجمع بين السلطات.

وهذا مما يتنافى مع ما من أجله ولد مبدأ الفصل بين السلطات، حيث أن المقصود بالمبدأ تجنب تركيز السلطة بجهة واحدة ضماناً لعدم طغيان السلطات على بعضها البعض أو انفراد سلطة دون أخرى بمقاليد الأمور، وضماناً للسير العادل لمصالح الدولة، فتركيز السلطة في يد هيئة واحدة من شأنه أن يؤدي الي التعسف في استعمالها.

أما دستور ٢٠١٢، فقد تميز عن دستور ١٩٧١ بالنص صراحة على مبدأ الفصل بين السلطات في المادة السادسة بقوله ((يقوم النظام السياسي علي مبادئ الديمقراطية والشوري والمواطنة التي تسوي بين جميع المواطنين في الحقوق والحريات العامة، والتعددية السياسية الحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات ، والتوازن بينهما وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحرياته وذلك كله علي النحو المبين في الدستور ...)). .

وعلي الرغم من أن المشرع الدستوري يقيم بذلك نظاماً ديمقراطياً يقوم على أساس الفصل التام بين السلطات، إلا أنه قد اهدر هذا المبدأ بالنص في المادة ١٣٢ والتي تنص علي أن (رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية ، يري مصالح الشعب ، ويحافظ علي استقلال الوطن وسلامة أراضيه ، ويرعي الحدود بين السلطات ويباشر اختصاصه علي النحو المبين في الدستور)). .

فقد كرر المشرع الدستوري نفس الخطأ الذي ورد النص عليه في دستور ١٩٧١ بعبارة أن " رئيس الجمهورية يرعى الحدود بين السلطات، ويرجع السبب في وصفنا هذا النص بالخطأ إلى تضخم اختصاصات رئيس الجمهورية في جميع المجالات السياسية والتشريعية والتنفيذية بصورة تضاءلات معها قدرة المؤسسات علي العمل الخلاق والمؤثر في اطار النظام السياسي .

أما دستور عام ٢٠١٤ فقد جاء متميز اعن دستوري ١٩٧١/٢٠١٢ حيث نص علي مبدأ الفصل بين السلطات في المادة الخامسة من بقوله ((يقوم النظام السياسي علي أساس التعددية السياسية الحزبية، والتداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات، والتوازن بينهما، وتلازم المسؤولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحياته علي الوجه المبين في الدستور)) .

ويرجع مظهر هذا التميز في أنه لم ينص على أي دور لرئيس الجمهورية في إحداث التوازن بين السلطات مما يجعل مبدأ الفصل بين السلطات أكثر فاعلية كأحد ركائز الدولة الديمقراطية.

وفي النهاية فإن مسألة الفصل الجامد بين السلطات ليست هي المقصد من وجود المبدأ، وإنما المقصود هو الفصل المتوازن القائم على التعاون والتوافق والانسجام ، والرقابة المتبادلة، التي تضمن وقوف كل سلطة عند حدودها، دون أن تتجاوز أو تعتدى على إحدى السلطات الأخرى، وهو ما يترتب عليه نتائج هامة منها ، ضمان صيانة الحرية ومنع الاستبداد ، تحقيق الدولة القانونية ، بمعناها الصحيح والدقيق، جني فوائد تقسيم وظائف الدولة ، مما يجعل كل سلطة تتقن عملها في اطار

خاتمة البحث

الحمد لله تعالى الذي وفقنا في تقديم هذا البحث، وها هي القطرات الأخيرة في مشوار هذا البحث، وقد كان البحث يتكلم عن مبدأ الفصل بين السلطات وقد بذلنا كل الجهد والبذل لكي يخرج هذا البحث في هذا الشكل. ونرجو من الله أن تكون رحلة ممتعة وشيقة، وكذلك نرجو أن تكون قد أرتقت بدرجات العقل الفکر، حيث لم يكن هذا الجهد بالجهد اليسير، ونحن لا ندعى الكمال فإن الكمال لله عز وجل فقط، ونحن ق قدّمنا كل الجهد لهذا البحث، فإن وفقنا فمن الله عز وجل وإن أخفقتنا فمن أنفسنا، وكفانا نحن شرف المحاولة، وأخيراً نرجو أن يكون هذا البحث قد نال إعجابكم. وصل اللهم وسلم وبارك تسليماً كثيراً على معلمنا الأول وحبيبنا سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام

مصادر البحث

الكتاب المقرر

محرك البحث جوجل (موسوعة موضوع، وصحافة)